# جهود الدولة لتحقيق التوازن بين مبدأ السرية المصرفية ومكافحة غسيل الأموال

**حافظي سعاد**
**أستاذة مساعدة**
**جامعة تلمسان**

**Résumé**

La suisse c'est le pays de secret financière , c'est une grave crime en états unis , en 1920 a 1930 mais le nouveaux nomination et fait par l'affaire Watergate , il y a plusieurs lois Qui attaque cette crime la loi de 1879 , la loi 8 novembre 1834 de la coutume financière , et il y a plusieurs lois qui attaquent cette crime libyen1956 , litanie 1972 , la France 1984 , l'egypt 1990 et il ya plusieurs coopérations entrent les états pour attaquer cette crime comme la convention des nations unis 1988 et l'annulation des secrets comptes ……

**المقدمة :**

موضوع مداخلتي يدور حول موضوع مواجهة السرية المصرفية ومكافحة غسيل الأموال ومثلما هو واضح من خلال العنوان فالسرية المصرفية متناقضة مع مكافحة غسيل الأموال فمن جهة أعمال السرية المصرفية قد يؤدي إلى تشجيع غسيل الأموال كما أن رفع السرية المصرفية قد يؤدي إلى إضرار بالزبائن والمتعاملين. فكيف نوفق بين المصالح المتعارضة بين مبدأ السرية المصرفية ومكافحة غسيل الأموال؟ وما هي الجهود الدولية لتحقيق التوازن بينهما من جهة؟ ومكافحة غسيل الأموال؟

**1. السرية المصرفية:**

فالسرية هو كتمان وهو خلاف إعلان و الجمع أسرار، وأسررت الحديث أي أخفيته، وأما المصرفية فتأتي من (صرف) وصرفت المال أنفقته وأما السرية المصرفية فهي فرع من الأصل المسمى "الإلتزام بحفظ سر المهنة"، فكل مهنة لها أسرارها فالطبيب مؤتمن على أسرار مرضاه... والبنك مؤتمن على أسرار عملائه.

وتعتبر المملكة المتحدة هي أول دولة وضعت قانونا للسرية المصرفية، فقد نظم قانون الإثبات بالدفاتر المصرفية الصادر سنة 1879، السرية المصرفية في بريطانيا فتلتزم البنوك البريطانية بسرية حسابات العملاء، وعدم الكشف عنها.

ورغم ما ذكرناه، فإن الثابت تاريخيا أن سويسرا هي موطن السر المصرفي، حيث نشأ فيها منذ العهد الإقطاعي، استنادا إلى العرف الممتد لإحترام الحياة الخاصة، والبنوك السويسرية هي التي عرضت